

مؤشر الديمقراطية

مذكرة تحليلية // 15.02.2022

1. أهم النتائج للمغرب
2. نتائج المغرب في مؤشر الديمقراطية
3. مكانة المغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا
4. النتائج على المستوى العالمي
5. ومنهجية مؤشر الديمقراطية
6. الفساد في مؤشر الديمقراطية

1- أهم النتائج بالنسبة للمغرب

- حصل المغرب على مجموع إجمالي قدره 5.04 والذي يظل معادلاً للدرجة المحصل عليها في سنة 2020.
- الدرجة التي حصل عليها المغرب هي أقل من المعدل العالمي وهو 5.28.
- يحتل المغرب المرتبة 95 عالمياً والسادس عشر على مستوى إفريقيا والثالث على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- المغرب في فئة الأنظمة الهجينة.
- منذ عام 2006، قام المغرب بتحسين ترتيبه وتصنيفه، فانتقل تصنيفه من 167/115 إلى 167/95 وارتفعت درجته من 3.9 إلى 5.04. خلال هذه الفترة، انتقل المغرب من دولة ذات نظام سلطوي إلى بلد به نظام هجين. تم تسجيل هذا التطور في المغرب على مستوى الفئات الخمس المكونة لمؤشر الديمقراطية.
- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين هذا المؤشر وبين مؤشر مدركات الفساد.

2- نتائج المغرب في مؤشر الديمقراطية

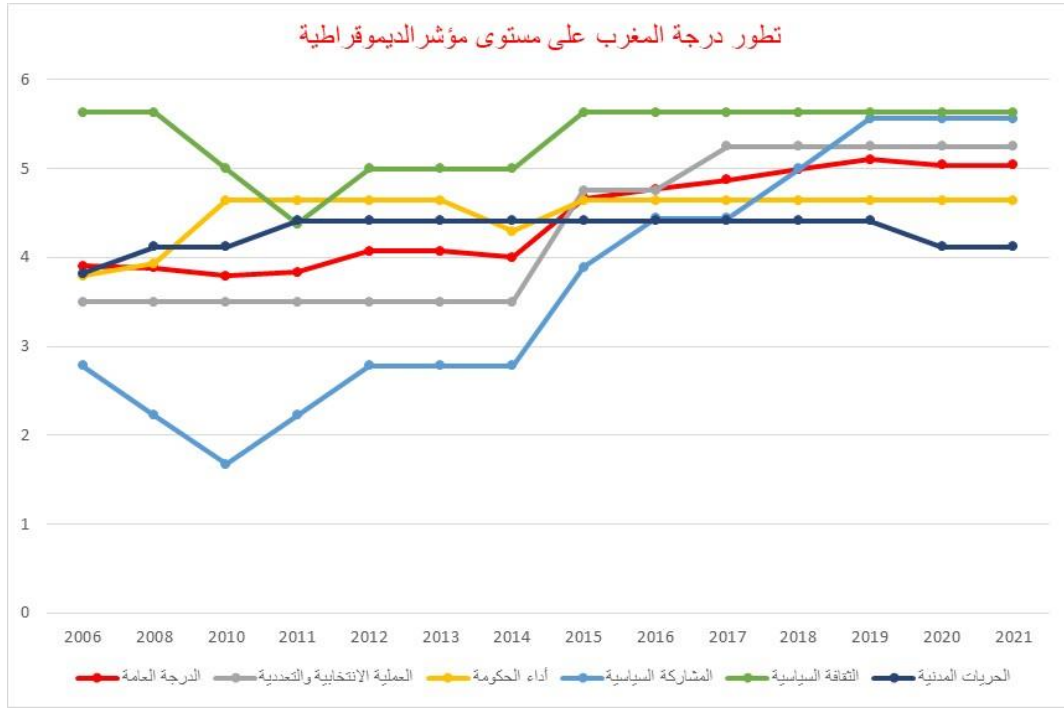
السنة	التصنيف	الدرجة	الحريات المدنية	الثقافة السياسية	المشاركة السياسية	أداء الحكومة	العملية الانتخابية والتعددية	نوعية النظام
2006	115	3,9	3,82	5,63	2,78	3,79	3,5	سلطوي
2008	120	3,88	4,12	5,63	2,22	3,93	3,5	سلطوي
2010	116	3,79	4,12	5	1,67	4,64	3,5	سلطوي
2011	119	3,83	4,41	4,38	2,22	4,64	3,5	سلطوي
2012	115	4,07	4,41	5	2,78	4,64	3,5	هجين
2013	115	4,07	4,41	5	2,78	4,64	3,5	هجين
2014	116	4	4,41	5	2,78	4,29	3,5	سلطوي
2015	107	4,66	4,41	5,63	3,89	4,64	4,75	هجين
2016	105	4,77	4,41	5,63	4,44	4,64	4,75	هجين
2017	101	4,87	4,41	5,63	4,44	4,64	5,25	هجين
2018	100	4,99	4,41	5,63	5	4,64	5,25	هجين
2019	96	5,1	4,41	5,63	5,56	4,64	5,25	هجين
2020	96	5,04	4,12	5,63	5,56	4,64	5,25	هجين
2021	95	5,04	4,12	5,63	5,56	4,64	5,25	هجين

حصل المغرب على نفس علامة السنة الماضية وحصل على مركز واحد فقط من حيث التصنيف بالانتقال إلى المركز 95 حيث حصل على الدرجة 5.04 وهي أقل من المعدل العالمي (5.28).

بينما حقق المغرب تقدماً مهماً منذ 2006، حيث انتقل من درجة 3.9 من 10 في عام 2006 إلى 5.04 سنة 2021، فقد فشل البلد في استعادة مستواه السابق لعام 2019 حيث وصل إلى النقطة 5.1، وهو غير كافٍ للخروج من فئة " الأنظمة الهجينة " ولكنه جعل المغرب أقرب إلى فئة "الديمقراطيات الغير كاملة"، التي تستوجب الحصول على 6 درجات.

و في قراءة مفصلة لهذا التنقيط نجد أن تنقيط المغرب بقي كما هو عليه للسنة الماضية في جميع الفئات التي تم تقييمها، حيث بلغ أفضل أداء في مجال الثقافة السياسية 5.63، والأسوأ فيما يتعلق بالحريات المدنية، حيث وجد البلد نفسه برصيد 4.12 من 10.

تصنف المملكة في فئة "الأنظمة الهجينة"، وهو وفقاً لتعريف الإيكونوميست، " البلدان التي تتوفر على نقاط ضعف مؤثرة أكثر من الديمقراطيات غير الكاملة، وتحديدًا في المجال السياسي، وعمل الحكومة والمشاركة السياسية". بالإضافة إلى ذلك، " تتميز الانتخابات في هاته البلدان بمخالفات كبيرة تمنعها في كثير من الأحيان من أن تكون حرة ونزيهة"، إلى جانب حقيقة أن "ضغط الحكومات على أحزاب المعارضة والمرشحين يمكن أن يكون شائعاً". كما أن "الفساد يميل إلى الانتشار وسيادة القانون ضعيفة" كما هو الحال بالنسبة لـ "المجتمع المدني الضعيف"، حسب الإيكونوميست، مشيرة إلى أنه بشكل عام "هناك مضايقات وضغوط على الصحفيين، والعدالة ليست مستقلة".



المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)، 2021

منذ عام 2006، قام المغرب بتحسين ترتيبه وتصنيفه، فقد انتقل تصنيفه من 167/115 إلى 167/95 وارتفعت درجته من 3.9 إلى 5.04. من حيث التصنيف، انتقل المغرب من دولة تصنف ضمن فئة "الأنظمة السلطوية" إلى فئة "الأنظمة الهجينة". تم تسجيل هذا التطور في المغرب على مستوى الفئات الخمس لمؤشر الديمقراطية.

على الرغم من هذا التحسن، خلال الفترة 2006-2021، تغير تنقيط وتصنيف ونوع النظام عدة مرات في الاتجاه الإيجابي والسلبى.

- **بين عامي 2011 و2012**، خلال فترة "الربيع العربي"، حسن المغرب ترتيبه ودرجته وانتقل نظامه من فئة الأنظمة السلطوية إلى فئة الأنظمة الهجينة بفضل تحسن درجة "المشاركة السياسية".
- **بين عامي 2013 و2014**، تدهور تصنيف المغرب وترتيبه بسبب تراجع درجة فئة "أداء الحكومة"، مما أدى إلى العودة إلى فئة "الأنظمة السلطوية".
- **بين عامي 2014 و2017** (سنتا انتخابات 2015 و2016)، تحسن ترتيب المغرب بشكل ملحوظ وانتقل من فئة "الأنظمة السلطوية" إلى "الأنظمة الهجينة". وفقاً لتقرير مؤشر الديمقراطية لعام 2016، "تحسن ترتيب المغرب مرتبتين ليحتل المرتبة 105 (على الرغم من أنه لا يزال "نظاماً هجيناً") بفضل الانتخابات التشريعية التي أجريت في أكتوبر 2016، والتي حسنت تمثيل المرأة في المجلس التشريعي. وفازت المرشحات بـ 81 مقعداً من أصل 395 مقعداً في مجلس النواب (مجلس النواب)، مما يمنح النساء أكثر من 20٪ من المقاعد".
- **بين عامي 2017 و2019**، يواصل تصنيف المغرب وتنقيطه التقدم بفضل التحسن الملحوظ في تصنيف "المشاركة السياسية"، على الرغم من الملاحظات حول العلاقة مع الصحفيين. وبحسب تقرير عام 2017، فإن "الصحفيين والإعلاميين في دول مثل الجزائر والبحرين وإيران والمغرب والإمارات العربية المتحدة يتعرضون للمضايقات والتهديدات والاعتداءات، لا سيما فيما يتعلق بالتغطية الانتقادية للمسؤولين الحكوميين".

وبحسب تقرير 2018 "في المغرب، كانت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة لعام 2016 أقل من 50٪. ومع ذلك، لا تزال النخب السياسية والتجارية تواجه موجة من السخط على مستوى البلاد بشأن ارتفاع تكاليف المعيشة، والتي تفاقمت بسبب حملة ناجحة على وسائل التواصل الاجتماعي تدعو المغاربة إلى مقاطعة العديد من المنتجات الاستهلاكية. حاول الملك معالجة المظالم الشعبية من خلال منح عفو ملكي في أغسطس 2018 لأكثر من 180 شخصًا اعتقلوا خلال احتجاجات الريف في المنطقة الشمالية للمغرب في عام 2017. وانتقد أيضًا نموذج التنمية الحالي في البلاد. ومع ذلك، من غير المرجح أن تعالج الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات معالجة كاملة على المدى القصير".

- بين عامي 2020 و2021، شهد المغرب حالة ركود من حيث الدرجة وحصل على المركز (95) ليسجل أفضل ترتيب منذ اعتماد المؤشر في عام 2006.

3- مكانة المغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا

بحصوله على نفس الدرجة التي حصل عليها العام السابق (5.0)، احتل المغرب المرتبة 95 على المستوى الإقليمي، ويظل المغرب ثالث أفضل بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد إسرائيل التي صعدت بـ 4 مراكز (23) وتونس (75). وسجلت هذه الأخيرة انخفاضًا قدره 0.60 نقطة في مجموع نقاطه، وخسر 21 مركزًا في الترتيب. ومع ذلك، فقد انتقلت البلاد من فئة "الديمقراطيات غير الكاملة" إلى "الأنظمة الهجينة".

والملاحظ أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بها نظامان هجينان (تونس والمغرب) و17 نظامًا سلطويًا. من خلال هذه النتائج المخيبة للآمال، تظل المنطقة هي الأدنى مرتبة بين مناطق العالم بدرجة إقليمية قدرها 3.41 (مقارنة بـ 3.44 في عام 2020).

على مستوى القارة الإفريقية توجد "ديمقراطية كاملة" واحدة فقط و6 دول في فئة "ديمقراطية غير كاملة". يحتل المغرب المركز السادس عشر بعد موريشيوس والبلدان الأخرى المصنفة في فئتي "الديمقراطيات غير الكاملة" و "الأنظمة الهجينة". يتطلب هذا الترتيب غير المرضي لدولة تريد أن تكون زعيمة قارية ودولة ناشئة على المستوى العالمي تفكيرًا عميقًا وتدابير جوهرية، لا سيما على مستوى المجالات الخمسة المذكورة أعلاه.

4- النتائج على المستوى العالمي:

تتناول النسخة الرابعة عشرة من هذا المؤشر التي تغطي خلال سنة 2021 الديمقراطية في 167 دولة (165 دولة مستقلة وإقليمين). ركزت للسنة الثانية على التوالي على تأثير وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) على الديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم من خلال دراسة كيف أدى الوباء إلى تقليص هائل للحريات المدنية وغذى اتجاهًا متزايدًا من التعصب والرقابة على حقوق الإنسان والآراء المخالفة.

وفقًا لهذا التقرير، تم تقسيم الدول الـ 167 المعنية في عام 2021 على النحو التالي:

نوعية النظام	عدد البلدان	من سكان العالم %
ديمقراطيات كاملة	21	6,4
ديمقراطيات غير كاملة	53	39,3
الأنظمة الهجينة	34	17,2
الأنظمة السلطوية	59	37,1

المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)، 2021

ومع ذلك، يعيش 45.7٪ فقط من سكان العالم في بيئات ديمقراطية (مقارنة بـ 49.4٪ في عام 2020) و6.4٪ فقط في ديمقراطيات مثالية (مقارنة بـ 8.4٪ في عام 2020).

فيما يتعلق بالدول، فإن 74 دولة فقط من بين 167 دولة شملتها الدراسة، أي 44.3% من إجمالي الدول، تعتبر ديمقراطيات. انخفض عدد "الديمقراطيات الكاملة" إلى 21 في عام 2021 (من 23 في عام 2020) بينما ارتفع عدد "الديمقراطيات غير الكاملة" إلى 53 (من 52 في عام 2020). ومن بين الـ 93 دولة المتبقية، هناك 34 دولة تعتبر "أنظمة هجينة" (مقارنة بـ 35 دولة في عام 2020) و59 دولة مصنفة على أنها "أنظمة سلطوية" مقارنة بـ 57 دولة في العام السابق.

5- تعريف ومنهجية مؤشر الديمقراطية

يقدم مؤشر الديمقراطية لمحة عامة عن حالة الديمقراطية في العالم في 167 دولة. يغطي هذا تقريرًا لجميع سكان العالم والغالبية العظمى من الدول في العالم (يتم استبعاد الدول الصغيرة). يركز مؤشر الديمقراطية على خمس فئات: العملية الانتخابية والتعددية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات المدنية. بناءً على نتائجها على صعيد مجموعة من المؤشرات ضمن هذه الفئات، يتم تصنيف كل دولة على أنها واحدة من أربعة أنواع من الأنظمة: "ديمقراطية كاملة" أو "ديمقراطية غير كاملة" أو "نظام هجين" أو "نظام سلطوي". ويصدر هذا المؤشر عن وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)، قسم البحث والتحليل في "The Economist Group"، ناشر جريدة الإيكونوميست.

ينقط مؤشر الديمقراطية على مقياس من 0 إلى 10، بناءً على تنقيط 60 مؤشرًا، مجمعة في خمس فئات: العملية الانتخابية والتعددية، والحريات المدنية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية.

ويتم حساب مؤشر كل فئة من الفئات الخمس بجمع درجات المؤشرات المكونة لكل الفئة، وتحويلها إلى مقياس من 0 إلى 10. تُستخدم قيم المؤشر لوضع البلدان في أحد أنواع الأنظمة الأربعة:

1. الديمقراطية الكاملة: درجات أعلى من 8
2. الديمقراطية غير الكاملة: الدرجات الأكبر من 6 وأقل من أو تساوي 8
3. الأنظمة الهجينة: درجات أكبر من 4 وأقل من أو تساوي 6
4. الأنظمة السلطوية: أقل من أو تساوي 4

- الديمقراطية الكاملة: هي بلدان ليس فقط تُحترم فيها الحريات السياسية الأساسية والحريات المدنية فحسب، بل تتميل أيضًا إلى أن تكون مدعومة بثقافة سياسية تفضي إلى ازدهار الديمقراطية. أداء الحكومة مرض. وسائل الإعلام مستقلة ومتنوعة. هناك نظام فعال للضوابط والتوازنات. القضاء مستقل والقرارات القضائية نافذة. لا توجد سوى مشاكل محدودة في عمل الديمقراطيات.

- الديمقراطيات المعيبة: تجري هذه الدول أيضًا انتخابات حرة ونزيهة، وحتى في حالة وجود مشاكل (مثل انتهاكات حرية وسائل الإعلام)، يتم احترام الحريات المدنية الأساسية. ومع ذلك، فإن جوانب أخرى من الديمقراطية لديها نقاط ضعف كبيرة، بما في ذلك مشاكل الحكامة، وثقافة سياسية متخلفة ومستويات منخفضة من المشاركة السياسية.

- الأنظمة الهجينة: تتميز فيها الانتخابات بمخالفات كبيرة تمنعها في كثير من الأحيان من أن تكون حرة ونزيهة. يمكن أن يكون ضغط الحكومة على أحزاب المعارضة والمرشحين شائعًا. نقاط الضعف الـ مؤثرة أكثر شيوعًا من الديمقراطيات المعيبة خاصة في الثقافة السياسية وعمل الحكومة والمشاركة السياسية. يميل الفساد إلى الانتشار وسيادة القانون ضعيفة. المجتمع المدني ضعيف. بشكل عام، هناك مضايقات وضغوط على الصحفيين، والقضاء ليس مستقلاً.

- الأنظمة السلطوية: في هذه الدول، التعددية السياسية للدول غائبة أو مقيدة بشدة. العديد من البلدان في هذه الفئة هي ديكتاتوريات حقيقية. قد توجد بعض المؤسسات الرسمية للديمقراطية، لكنها قليلة الفعالية. الانتخابات، إذا أُجريت، لا تكون حرة ولا عادلة. هناك انتهاك للحريات المدنية. وسائل الإعلام بشكل عام مملوكة للدولة أو تسيطر عليها مجموعات مرتبطة بالنظام الحاكم. هناك قمع لانتقاد الحكومة ورقابة واسعة النطاق. لا توجد عدالة مستقلة.

6- الفساد في مؤشر الديمقراطية

يتم تقييم الفساد في الفئة الثانية المتعلقة بـ "أداء الحكومة" من خلال سؤال حول تصور أهمية الفساد في الدولة. يتم تسجيلها على النحو التالي: 1 إذا لم يشكل الفساد معضلة رئيسية، 0.5 إذا كان الفساد مشكلة رئيسية وصفر إذا كان الفساد منتشرًا على نطاق واسع.

بمقارنة درجات مؤشر مدركات الفساد ومؤشر الديمقراطية لـ 167 دولة لعام 2021، نلاحظ وجود علاقة قوية بين المؤشرين مع ارتباط إيجابي بنسبة 77٪ (مقابل 75٪ في عام 2020). وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لبعض البلدان، نلاحظ أن لديها درجة عالية من حيث مؤشر مدركات الفساد بينما تسجل درجة متوسطة أو منخفضة في مؤشر الديمقراطية مثال: سنغافورة وهونغ كونغ والإمارات العربية المتحدة وقطر وبوتان.

يتم تأكيد هذه النتيجة من خلال دراسة العلاقة بين مؤشر الديمقراطية ومؤشر مكافحة الفساد (CC) الذي وضعه البنك الدولي. بمقارنة درجات مؤشر مكافحة الفساد ومؤشر الديمقراطية لـ 167 دولة لعام 2020، نلاحظ وجود علاقة قوية بين المؤشرين مع ارتباط إيجابي بنسبة تفوق 77٪. كما في حالة مؤشر مدركات الفساد، نفس الدول التي قطعت هذه العلاقة القوية بين الديمقراطية والسيطرة على الفساد، وهي دول الخليج وسنغافورة وهونغ كونغ.